

الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة:
جدلية الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية.

*The New Economic Function of Local Communities in Algeria in the
Light of Contemporary Local Legislation: The Dialectical Shift from
Administrative Decentralization to Economic Decentralization.*

د . ابرادشة فريد

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

bradchafarid80@yahoo.com

تاريخ القبول: 2020/07/16

تاريخ الاستلام: 2019/03/26

الملخص: تتناول هذه الورقة البحثية دراسة موضوع الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر، وبالتحديد التطرق الى فكرة جدلية الانتقال من اللامركزية الإدارية الى اللامركزية الاقتصادية. بهدف توضيح مسألة تجاوز المقاربة الادارية في طبيعة عمل الجماعات المحلية الى المقاربة الاقتصادية التي تعتبر المتغير الاساسي والمفتاح المناسب للخروج من فكرة التبعية المركزية وللوصول الى الغاية الأسمى وهي خلق الثروة محليا، وقد تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعطيات واستخلاص الأفكار من جملة المعطيات القانونية والدستورية التي تنظم هذا الموضوع. في الختام توصلت الدراسة الى أنه في الجزائر الى اليوم لا تزال مؤسسات الدولة المحلية لم ندخل بعد الى تطبيق اللامركزية الاقتصادية، بل لقد تضاعفت نظرية اللامركزية الادارية أكثر، وبقيت اللامركزية الاقتصادية مجرد شعارات خفافة، أما مسألة خلق الثروة فلا تكاد تكون إلا حلما مؤجلا الى وقت لاحق وجيل لاحق.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية الاقتصادية، اللامركزية المالية، الاستقلالية المالية، خلق الثروة المحلية.

Abstract: This research paper we examines the subject of the new economic function of local communities in Algeria, specifically addressing the dialectical shift from administrative decentralization to economic decentralization. In order to clarify the issue of overcoming the administrative approach in the nature of the work of the local communities to the economic approach, which is the main variable and the key to exit the idea of central dependence and to reach the goal of nominal creation of wealth locally, has been used descriptive analytical method to analyze data and extract ideas from the legal and constitutional data that Organize this topic. In conclusion, the study concluded that in Algeria to this day we have not yet entered into economic decentralization. Administrative decentralization has more than doubled, and the slogans of economic decentralization, specifically the issue of wealth creation, remained a delayed dream until a later generation.

Key Words: Economic Decentralization, Financial Decentralization, Financial Independence, Local Wealth Creation.

JEL Classification : H76, H83, R58

*مرسل المقال: ابرادشة فريد (bradchafarid80@yahoo.com)

المقدمة:

إنه لمن البديهي في عصر العولمة الجديد أن تتطور وتتغير المفاهيم، الى درجة أنّ الكثير من دول العالم قد غيرت من سياساتها و مقارباتها الى درجة أنّ بعضها قد وصل الى حد التناقض، سواءً في طبيعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ، أو من حيث مجالات التحول والانتقال من النمط الاشتراكي الذي تقوم الدولة فيه بكل شيء، الى النمط الرأسمالي الذي تتخلى فيه الدولة تقريبا عن كل شيء، طبعا إلا بعض المهام الضيقة التي بقيت منتهجة في إطار ما يسمى بمهمة الدولة الحديثة أو المعاصرة القائمة أساسا على متغيري التنظيم والحراسة، بينما في المقابل من ذلك يتولى القطاع الخاص التكفل تقريبا بكل شيء، لأنّ القطاع الخاص كما هو مرسوم لدوره يعتبر العمود الفقري لبناء الدولة الحديثة خاصة إذا تطرقنا الى مجال خلق الثروة.

بطبيعة الحال هذا الانتقال الذي مس كل المستويات المركزية الكلية للدولة، انعكس بدوره على جميع المستويات الفرعية والجزئية، لاسيما في جانبها الاداري الذي أصبحت من خلاله الأقاليم المحلية تعتمد على أنظمة وقوانين إدارية وتسييرية شبه مستقلة عن السلطات المركزية، كل هذا في إطار ما يسمى باللامركزية الادارية، وتعتبر هذه الاستراتيجية خطوة أولية نحو حل الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمواطن والدولة على حد سواء؛ كحفظ الأمن والصحة العامة، التخفيف من الأعباء، التقليل من الأمراض والآفات البيروقراطية، تقريب الادارة من المواطن، تحيئة الادارات المحلية لتحمل جزء من المسؤوليات الملقة على عاتق السلطات والادارة المركزية... الخ.

طبعا دخول الجزائر مرحلة النظام الاداري اللامركزي بعد صدور دستور 1976، وكل ما واكبه من تدابير وما تم اتخاذه من إجراءات قانونية وعملية، هو الشيء الإيجابي الذي لا ينكره أحد، لكن كما هو معروف فإنّ كل شيء له مجال نظيري ومجال آخر تطبيقي، أضف الى ذلك أنه لا بد على كل قانون أو إجراء أن يكون خاضعا لقاعدة التراكم، هذه القاعدة التي دائما ما تدفع بصانع القرار الى الانتقال تلقائيا نحو الجديد، أي نحو الأفق، نحو المستقبل والتحديث، هذا المستقبل الذي يجسد أهم الشعارات التي تتخذها الدولة راية خفاقة في كل خطاباتها ورسائلها إنها عبارة : من الشعب والى الشعب، التي حوتها معظم دساتير وقوانين المعمورة.

بالاستناد الى الناحية القانونية ولعل هذا ما تم لاحظه الخبراء والمختصون في الشؤون المحلية على مستوى الساحة السياسية الجزائرية، لاسيما بعد صدور قانون البلدية الجديد 11 . 10 الذي حث ودفع بالإدارات المحلية (اللامركزية) سواءً كانت البلدية أو الولاية الى ضرورة الانتقال من مصاف الإدارات المختصة أو المقتصرة تحديدا على العمل الاداري وتقديم مختلف الخدمات العمومية للمواطن، الى بلديات وولايات خلاقة للثروة منتجة للسلع والخدمات، شعارها الاستثمار في كل القطاعات، وذلك بالاعتماد على ذاتها وإمكاناتها في تسيير ميزانيتها وأمورها المحلية الخاصة، ولهذا أصبح بإمكاننا تشبيه هذا الدور الجديد بعلاقة الابن بوالده، هذا الابن الذي حين بلغ سن الرشد شرع اليا في تأسيس أسرة والاستقلال بحياته الجديدة، ومن ثمة أصبح اعتماده على نفسه لا على أبيه، ثم صار الأب في مرحلة لاحقة هو الذي يعتمد على ابنه، وفي الأخير النتيجة هي أنّ الأب استراح من العديد من تلك الأعباء القديمة التي أثقلت كاهله، ببساطة يمكن اختصار فكرة اللجوء الى اللامركزية الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول على نحو هذه العلاقة بين الأب والابن.

أهمية الدراسة:

إنّ موضوع المركزية واللامركزية يعتبر حقيقة من المواضيع الحساسة والمعقدة في حياة الشعوب والأمم، ولذلك قد يكون من المستحيل علينا أن نجد في عالم اليوم نظاما سياسيا واحدا يستغني عن المركزية وفي ذات الوقت لا يمكنه أن يستغني عن اللامركزية، فهما وجهان لعملة واحدة، مكملان لبعضهما البعض، وبالتالي فأينما توجد اللامركزية فإنّ المركزية ستكون ملازمة لها، حتى بالنسبة للنظم العالمية ذات نمط الحكم المحلي، والتي يمكن أن يوصف بعضها باللامركزية المتطرفة التي قد تصل درجة الاستقلالية المحلية فيها عن الحكومة المركزية الى حد الـ 90 بالمائة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مع ذلك فهناك مجموعة من الآليات والميكانيزمات التي تجعل من المركز يمارس نوعا من الضبط والسلطة على تلك الإدارات، لكن تبقى من حيث الممارسة الميدانية لكل نظام خصوصياته ومنطقاته التي لا يمكن أن تنطبق على الكل أو تعمم على الجميع. كما يمكن ارجاع أهمية هذه الدراسة الى التطورات المتسارعة للإدارات المحلية، والتي تؤكد يوما بعد يوم مدى حاجة الدولة الى تجسيد تلك الاستقلالية المالية، لاسيما في ظل تراجع المداخل البترولية، وتزايد حجم الوعاء السكاني الذي تزايدت من خلاله مطالبه بنسبة غير معهودة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين واتجاه العالم الى تكريس فكرة النموذج الأوحد الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية والتي تطبق نظاما يدخل في هذا الحيز الذي تنطرق له دراستنا هذه.

الآن وقبل طرح الاشكالية نقول هل حان الوقت وهل الوقت مناسب ومهيأ في الجزائر فعلا ليطم الاعلان والدخول في إطار برنامج الانتقال من المقاربة الادارية في إداراتها المحلية الى مقارنة اقتصادية على غرار دول العالم المتقدمة أين تصبح تلك المحليات مصدر الربح الحقيقي وليس البترول كما يصوره البعض بأنه لا خيار لنا غير البترول.

إشكالية الدراسة: مما تقدم نطرح الاشكالية البحثية التالية: هل تستطيع الجزائر الانتقال من اللامركزية الادارية المرتكزة على تقديم الخدمات العمومية التقليدية للمواطن، الى أداء أدوار أكثر تقدما من خلال الانخراط في الدور الانتاجي والاستثماري وخلق الثروة؟ وبعبارة أخرى: ما هي الآليات التي تمكن الادارات المحلية في الجزائر من تجسيد هذا الدور الاقتصادي الخلاق للثروة؟ و هل ستكون اللامركزية الاقتصادية سبيلا حقيقيا لتجسيد مختلف برامج التنمية المحلية في الجزائر؟ وهل تمتلك الجزائر الامكانيات المادية والبشرية والتقنية التي تؤهلها للعب هذا الدور؟

فرضيات الدراسة:

- لا يمكن خلق الثروة في الجماعات المحلية إلا بتوفر الكفاءات البشرية المؤهلة علميا وتقنيا.
- حتى لو توفرت الاموال فإنه بدون عقلانية في التسيير ومحاربة الفساد لا مستقبل ولا نجاح للامركزية الاقتصادية في الجزائر.

الهدف من الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة الى حث صانع القرار الجزائري على ضرورة تحميل الجماعات المحلية مسؤولية الانخراط في المقاربة الاقتصادية للامركزية، ومن ثمة فسخ المجال أمام ترشيح الكفاءات المناسبة وأصحاب العقول القادرة على خلق الثروة من عدم، وشيئا فشيئا تتحول تلك الجماعات من طابعها الاتكالي الاستهلاكي الى طابع مستقل منتج.

منهج الدراسة: سوف نعتمد في دراسة هذا الموضوع على منهج وصفي تحليلي للوصول الى كشف اللثام عن كيفية الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية، ومن ثمة كيفية أو آلية تطبيقها على أرض الواقع.

1. المفهوم النظري والتاريخي لفكرة المركزية واللامركزية في الجزائر:

لكل شيء أصل وأصل الادارة المحلية في الجزائر هو الاستنادين الدستوري والقانوني، فعندما استقلت الجزائر في 5 جويلية 1962 لم تستطع الدولة الجزائرية الحديثة أن تسن قانونا للبلدية، بحكم قلة الخبرة وعدم توفر الامكانيات، لا المادية ولا البشرية وانشغلت بالكثير من الأزمات والملفات خاصة الحدودية، وبالتالي وتفاديا لحالة السكون والجمود التي كانت ستصيب مؤسسات الدولة الفتية، ارتأت الحكومة الجزائرية مواصلة العمل بالتشريع الفرنسي وتبتلك البلديات التي ورثتها عن المستعمر الاوربي، رغم أنّ أول دستور للجمهورية الجزائرية في عام 1963 قد نص صراحة في مادته 9 على أنّ البلدية تعتبر أساس للمجموعة الترابية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، لكن في الحقيقة لم تكن تلك البلديات تعبر حقيقة عن الطابع الديمقراطي الشعبي، وذلك لأن الحكومة لم تنتهج في تسييرها للمحليات على المقاربة الديمقراطية لاختيار المنتخبين، حيث كانت بالتعيين ولم تكن بالانتخاب، ولهذا فقد قامت السلطات الحاكمة في ذلك الوقت بتعيين مجموعة من المندوبين المكلفين من المركز بتسيير أعمالها. (دستور الجزائر، 1963، المادة 9).

لقد كانت السلطة المركزية في الجزائر المستقلة حديثا هي المتحكم في كل أعمال ومهام العمالات (الولايات حاليا) والبلديات، وبقي الوضع على ما هو عليه إلى غاية صدور أول قانون للإدارة المحلية الجزائرية (البلدية) تحت رقم 67 . 24 وهو أول قانون للإدارة المحلية البلدية الذي تعرفه الجزائر المستقلة، وبعده جاء القانون 69 . 38 أيضا كأول قانون للولاية، أما الاستناد الدستوري لفكرة الجماعات المحلية الجزائرية، وفكرة اللامركزية بالتحديد فقد ظهر في بداية الأمر من خلال دستور 1976 ، وذلك بنص المادة 36 التي تقر صراحة بأن المجموعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، وأنّ البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القاعدة. (دستور الجزائر، 1976، المادة 36). ولأنهما كما يقول البروفيسور محمد الصغير بعلي هما مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، و هما مجسدا للإدارة المحلية. (بعلي، 2013، ص: 7.5).

أيضا المادتين 34 و 35 من دستور 1976 على التوالي جاء فيهما إشارة جد واضحة الى فكرة اللامركزية القائمة على المشاركة الديمقراطية الفعلية للجماهير في تسيير شؤونها العمومية، وذلك من خلال التوزيع الحكيم للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية داخل إطار وحدة الدولة، بعدها عرّج المشرع إلى ذكر أهداف السياسة اللامركزية المنتهجة من خلال منح تلك المجموعات الاقليمية كافة الوسائل البشرية والمادية، ومنحها المسؤولية والصلاحيات التي تؤهلها للقيام بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها كمشهود مكمل لما تقوم به الأمة.

إننا ومن خلال هذه العبارة يتأكد لنا ولو من الناحية النظرية بأنّ نية المشرع الجزائري في منح تلك الاستقلالية الادارية تمهيدا للاستقلالية الاقتصادية والمالية فيما بعد تباعا، وتبقى التجربة خير مثال للحكم على نجاح أو فشل العملية برمتها، لأنه وللأسف الشديد عندما بدأت الأمور تأخذ مسارها الطبيعي في التنفيذ، لم تكن تلك العمليات تستجيب لا لتطلعات التخطيط المركزي ولا لآمال المواطنين في المحليات، وظل الوضع على ما هو عليه إلى حين إعلان التعددية وصدور قوانين جديدة للإدارة المحلية من خلال قانوني البلدية والولاية على التوالي 90 . 08 و 90 . 09 . أو ما قبلها من خلال التقسيم الإداري الجديد الذي عرفته الجماعات المحلية في الجزائر، إذ تم رفع عدد تلك الوحدات

من حوالي 676 بلدية الى أكثر من 1541 بلدية، على نفس الشاكلة التي تركتها السلطات الاستعمارية 1535 وهو ما شكل عائقا وتعقيدا حقيقيا على كيفية تجسيد برامج وميكانيزمات التنمية الوطنية في الجزائر. (بوضيف، 2012، ص 108 . 109)

1.1. مفهوم الادارة المحلية: الإدارة المحلية هي فرع من فروع الإدارة العامة، وبالتالي فهي مشتقة منها ويكفي للتدليل على ذلك أن تكون واقعة تحت طائلة القانون الإداري وليس أي قانون آخر، فالقانون الدستوري في امريكا مثلا هو الذي يكون سببا في إيجاد تلك الوحدات المحلية، عكس ما هو موجود عندنا اين تقع تحت سلطة القانون الاداري. عالميا تأسست فكرة الادارة المحلية بحكم تماسها بالمصالح المباشرة للمجتمع و أفرادها، ومنه فقد وجدت لها اهتماما بالغا من طرف علماء السياسة، والاجتماع، والقانون، والإدارة، والنفس... الخ. (بعلي، 2013، ص: 9 . 10).

1.2. مفهوم المركزية الادارية: تُعرفُ المركزية الإدارية على أنها عملية جمع الوظيفة الإدارية وحصرها بيد شخص معنوي عام واحد هو الدولة ممثلة في مؤسساتها المركزية، حيث تتولى وتضمن على جميع النشاطات الإدارية، حتى وإن تعددت الهيئات والأفراد القائمين بتلك الوظيفة، طبعاً مع ضرورة الخضوع لنظام السلطة الرئاسية، مثل استئثار الوزير ومختلف مصالحه بالموافقة على كل كبيرة وصغيرة تحدث على مستوى الأقاليم المحلية، وقد كان هذا مقبولا حينما كانت الدولة حديثة الاستقلال وقليلة التعداد السكاني. (بعلي، د س ن، ص: 35). ولا يفهم من المركزية الإدارية وحصرها لكل السلطات أو معظمها في يد الوزير ومعاونيه، بأنها عبارة عن إشراف شخصي من الوزير أو أحد معاونيه على كل المعاملات والتعاملات، فالمصالح المركزية في الواقع لا تشرف شخصيا على كل الأعمال الإدارية في الأقاليم، وإنما تعتمد على مراقبين ومفتشين يقدمون مجموعة التقارير للسلطة المركزية وقد يخطئون في الكثير من المرات في تقدير الوضع، مما يؤدي إلى سوء تفاهم بين السلطات المركزية والمحلية وبالتالي عادة ما يقع أعضاء المجالس المحلية تحت طائلة عقوبات مختلفة عن قصد أو دون قصد منهم. (الذنبيات، 2003، ص: 69 . 71).

1.3. تعريف اللامركزية الادارية:

هي توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية، بما من شأنه تمكين هذه الأخيرة من إدارة مرافقها في النطاق المرسوم قانونا، والهدف الاسمي من هذا النظام هو توفير الخدمات وتقديمها إلى المواطنين بأبسط طريقة وأيسر أسلوب وأقل جهد و ثمن. (بن حبتور، 2009، ص: 253). ويرى علماء النفس بأنه لا يعرف الشيء إلا بضده ولهذا يشير الأستاذ هال Hall إلى أنّ المركزية تعبر عن كيفية توزيع السلطة أو القوة داخل المنظمات، في حين يشير هاغ Hage إلى أنّ المركزية تعبر عن مستوى ونوع المشاركة في القرارات الإستراتيجية من قبل جماعة العمل في المنظمة، أما الأستاذ فان دو فان، Van de Ven، فيرى بأن المركزية الإدارية تعني اتخاذ القرار بشكل هيراركي عكس اللامركزية الإدارية التي تعني تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى الإدارة والمستوى المعني بالقضية، وبهذا فالمنظمة تقترب من المركزية كلما زادت نسبة القرارات المتخذة على المستويات العليا والعكس صحيح، وترتفع درجة التركيز الإداري كلما قل عدد الأفراد الذين يتخذون القرار، و هنا أيضا يكون العكس صحيح. (عمارة، د س ن، ص: 207 . 208).

وتقول العرب في حكمها لا تدرك الاشياء إلا بأضدادها، وبهذا يمكننا من التعريف السابق إذا أخذنا عكسه تماما أن نتوصل إلى تعريف جيد للامركزية الادارية: فهي تلك القرارات المتزايدة المتخذة على المستويات الدنيا، دون احتكارها من طرف المستويات العليا، و التي لا يمكن لنظرية اللامركزية أن تتجسد إلا بتطبيقها حقيقة على أرض

الواقع، بعيدا عن كل الشكليات؛ مثل أن يكون التفويض للسلطات المحلية ثم لا تتخذ القرارات إلا بالعودة إلى الوصاية في العاصمة (في المركز) أو عن طريق الهاتف... الخ، لأننا في هذه الحالة لم بعد قد خرجنا من منطق قوانين النظام المركزي الوصائي في العاصمة التي تطبق في النظم الاشتراكية. أيضا هناك من يعرفها على أنها توزيع الوظائف الإدارية بين الهيئات والوحدات أو الأقسام الأقل ترتيبا في السلم الهيراركي للدولة، وبالتالي فالهيئات المحلية في هذه الحالة تمارس سلطاتها بعيدا عن الإشراف المباشر للسلطات المركزية، لكن دون التعدي إلى ممارسة صلاحيات وسلطات أقاليم أخرى، كأن يتدخل رئيس بلدية كبيرة في صلاحيات رئيس بلدية صغيرة إلى جواره، أو والي ولاية كبيرة في صلاحيات والي ولاية أخرى صغيرة. (بوضيف، 2010، ص: 29 . 30). فبمفهوم الدولة تعني اللامركزية توزيع الوظائف الإدارية للدولة بين الحكومة المركزية وبين هيئات مرفقية أو إقليمية لها شخصية اعتبارية أو معنوية مستقلة، تنقل بعض الوظائف إلى هيئات مستقلة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية، وتكون خاضعة للوصاية الإدارية أو المالية أو الفنية للحكومة المركزية، ومن هنا يمكننا التمييز بين شكلين أو نوعين من اللامركزية، الإقليمية والمرفقية أو المصلحية كما هو معلوم في القانون الإداري. (بلوط، 1998، ص: 243).

1. 4. الجمع بين المركزية واللامركزية: انفتاح أم تقييد:

على الرغم من اتجاه مختلف التشريعات العالمية نحو اعتماد اللامركزية كبديل عام للمركزية، إلا أنّ فكرة الغاء المركزية من تعاملات الدول تبقى فكرة في غاية من المثالية، ولهذا كما يقول الدكتور محمد بوضيف في كتابه شرح قانون البلدية الجديد 11 . 10 بأن خيار الجمع بين النظامين المركزي واللامركزي سوف يكون الخيار الأمثل لتسيير شؤون الدولة المركزية واللامركزية. ولعل المتتبع للشؤون العالمية يجد بأن جميع دول العالم حتى العظمى منها والتي تدعي تطبيق الحكم المحلي في أقوى ممارساته كالولايات المتحدة الأمريكية، هذه الدول عادة ما تعمل الوحدات المحلية الى الرجوع الى المركز في العديد من القضايا الشائكة والامور المستجدة والظروف الطارئة، وبالتالي كيف يمكن التحدث عن فكرة الفصل التام بين المركزية واللامركزية. في هذا المقام يمكن كذلك أن نستدل بم استدل به هنري فايول رائد علم الإدارة الصناعية في فرنسا، والذي كانت أفكاره متبلورة بشكل ناضج وواقعي، لأنّ فيها لمسة عصرية مبتكرة أساسا لمعالجة متطلبات ومشاكل الإدارات في العصر الحديث، كفكرته حول مبدأ المركزية واللامركزية في المؤسسة وكيفية استعمال كل منهما، إذ يرى بأنّ هذه المسألة نسبية وخاصة، وهي تخضع لظروف واحتياجات كل مؤسسة على حدة، لأنّ مسألة اختيار أي منها دون غيره، إنما تتحدد بالدرجة الأولى والمثلث على حسب نوع المنشأة وتوجهاتها. (عمارة، مرجع سابق، ص 109). لكن عموما لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء المركزية من قاموس التشريعات الإدارية للدول ولربما سوف تعيد دول العالم مراجعتها مستقبلا حول ضرورة إعادة العودة الى الجمع بين المركزية واللامركزية .

فإذا كانت المنشأة أو المؤسسة من الحجم الكبير لدرجة أنه يصعب إدارتها من طرف جهاز مركزي واحد، فإنه كضرورة حتمية وحتى عملية، فإنّ تلك المؤسسة ستلجأ الى اعتماد نظام اللامركزية وتفويض السلطات أكثر فأكثر، أما إذا كانت المؤسسة أو المنشأة صغيرة الحجم، فالمركزية حينئذ تكون النظام الأمثل، ولأنّ الحكمة تؤكد على أنّه في الكثير من المرات يكون لجوء المؤسسة الى اللامركزية وتفويض السلطات والقرار إهدارا للوقت والجهد والمال، وذلك لما يتبع تلك العملية ومن إجراءات إعادة الهيكلة البشرية والمادية، خاصة مسألة الاحتياج الى بناء هياكل وتوظيف كوادر بشرية جديدة، تكون المؤسسة غالبا في غنى عنهم، وفي اعتقادنا أنّ هذا الأمر لا يحدث إطلاقا في القطاع الخاص،

لأنّ القطاع الخاص هدفه الربح وليس تسوية الظروف والمتطلبات الاجتماعية لبعض الأفراد كما يحدث في القطاع العام خاصة في الدول التي اتبعت النهج الاشتراكي، أو ما يعرف حالياً بسياسة شراء السلم الاجتماعي وتوزيع الربح الذي كان سبباً في إدخال العديد من الدول في عالم فضيح من الفساد والبطالة المقنعة وغيرها.

ونفس ما قلناه على فكرة المركزية واللامركزية، يمكن أن يقال على اللامركزية الإدارية واللامركزية الاقتصادية، إذ لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولكن في هذه المرة اللامركزية الاقتصادية ليست اختياراً بل هي حتمية، لأنه مهما كانت طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي تتبعه الدولة، فلا يمكن أن نعتقد بأنّ هناك دولة لا ترغب في أن تكون إدارتها المحلية منتجة وخالقة للثروة، وبالتالي فإنّ هذه المسألة هي مسألة محسومة مسبقاً، وهي أنّ الدولة تكون في أفضل حالاتها إذا قامت السلطات المحلية فيها بكل واجباتها ومهامها دون اللجوء إلى طلب الربح الذي تعودت أن يضخه المركز عليها في بداية كل سنة مالية. لكن الغريب في الأمر والذي يصل إلى حد المفارقات التناقضية، هو ما يحدث في طبيعة عمل النظام السياسي المغلق الذي تتبعه الصين، والذي لا يتلاءم تماماً مع طبيعة نظامها الاقتصادي المفتوح الذي يعبر عن قمة الرأسمالية، ولهذا فالصين كدولة براغماتية لم ترى في طبيعة الاختلاف بين نظامها السياسي والاقتصادي عائقاً أمام تقدم الصين وتنميتها، بل بالعكس فقد انتهجت نظرية عملية قائمة على فكرة بسيطة جداً، مفادها: لا يهم لون القطة إن كانت سوداء أو رمادية، المهم أنّها تصطاد فأراً .

إنّ هذه الحقيقة لم تعد خافية على أحد بحيث تمكنت الصين في ظرف وجيز 1978 . 1990 أن تتكيف مع خطاب النظرية الواقعية الذي أكدّ بأنّ الصين استطاعت بذلك غير مسبوق أن تندمج في إطار الجماعة الدولية بعد تخليها عن فكرة الانغلاق والانعزال الذي كانت تمارسه بفعل تلك الأفكار القديمة التي جعلتها لا تدرك حجمها الطبيعي، هذا الحجم الذي بات يخيف أكبر دول العالم في الوقت الحاضر. (حكيمي، 2007 . 2008، ص: 3 . 4). ونحن نتكلم عن هذا في الوقت الذي مازلنا في عالمنا العربي والاسلامي إلى اليوم نلحن أنبائنا بأنّ الصين هي ذلك العملاق النائم، ولم ندرك بعد أنّ هذا العملاق التنين قد استيقظ واستولى على كل المبادلات التجارية في العالم العربي والاسلامي بل وحتى العالم الغربي الاوربي منذ عشرينين .

مما تقدم يجب أن نتيقن بأنّ مسألة التحول الحقيقي والجاد نحو اللامركزية الاقتصادية في الجزائر، سوف يكون عبارة عن نقلة نوعية حقيقية وسبيلاً أكيداً للخروج من فكرة الاعتماد على الربح البتولي، كما أنّ هذا التوجه الجديد الذي لا مكانة فيه للربح سوف يجعل من عدد المترشحين أو الراغبين في اعتلاء عرش الإدارات المحلية الجزائرية منحصرًا إلى أقصى درجاته، وذلك لأنّ المترشح سيجد خزانة البلدية قائمة على الاعتمادات المحلية الذاتية والتي قد تكون بالأرقام صفر أو أقل مديونية، حينما تتوغل في الاستدانة أو خدمة الدين، وبالتالي سيقع على عاتق المنتخب الجديد مسؤولية خلق الثروة، الأمر الذي سيتطلب وجود مترشحين على قدر عالي من الوعي والفكر والثقافة، وسيكون الشعار الكبير الذي يتصدر المحليات: "الخزائن فارغة تكفل أيها المنتخب والطالب للمسؤولية بملئها". وفي هذا الموقف الحازم لا يمكن التقدم إلى تلك المسؤوليات إلاّ الذين يملكون الدراية بأمر الجباية والاستثمار، أو الذين يملكون المال والعلم في وقت واحد بهدف الاستثمار والتنمية حتى وإن كان هدفهم الربح، فالقانون كفيل بضبط تعاملاتهم وطموحاتهم وربما مأربهم غير المشروعة، لأنّ هذا الوضع أحسن من الأوضاع السابقة التي كانت فيها الدولة ممثلة في سلطاتها المركزية هي

المتكفل بضخ الملايير من الدينارات لسد احتياجات تلك المحليات، لكن النتيجة عدم تحقيق جزء بسيط من تلك المخططات والبرامج التي تم تسطيرها سلفا.

إنّ الاقتصاد الحديث هو الاقتصاد القائم على المعرفة، إنه الاقتصاد الذي يكون هدفه مركزا على الرفع من وتيرة الأداء التكنولوجي داخل المنظومة الاقتصادية، والذي يتركز على تحويل الثروة الافتراضية الى منتجات حقيقية، ولهذا فقد أكدّ وزير المالية الأسبق عبد الرحمان بن خالفة، بأنه يجب أن تتم عملية استحداث أكثر من 5000 شركة كبرى وذلك للترويج للاقتصاد الوطني وإنعاشه بدل السياسة العرجاء الحالية. (بن خالفة، 2018، ص: 13). وفي الحقيقة لو قمنا فعلا بإنشاء هذه 5000 شركة، وقمنا بتوزيعها على عدد البلديات في الجزائر، ولنلاحظ النتيجة التي سيتم تحقيقها، طبعاً هذه الشركات لا يجب أن تكون عمومية 100% مائة بالمائة، وإنما قد تكون شركات مختلطة أو خاصة تخضع لرقابة وضبط عمومي بعيد المدى، ستكون النتائج ممتازة كالقضاء على البطالة والتقليل من فاتورة الاستيراد، ويفتح افاقاً واسعة نحو افريقيا والعالم العربي لجلب العملة الصعبة والاستثمارات، وهذا أمر ممكن جداً بالنظر الى الإمكانيات والمؤهلات والكفاءات الجزائرية.

2: وظائف وأهداف الإدارة المحلية:

إنّ الادارة المحلية في العالم أجمع تقوم على مجموعة من الركائز في مقدمتها مجموعة من الوظائف ومجموعة من الأهداف التي تسعى الى تحقيقها، هذه الوظائف والأهداف التي تنص عليها قوانين الجمهورية الجزائرية من خلال قوانين الجماعات المحلية التي عرفتها الدولة الجزائرية منذ القانون 67.24 سنة 1967 الى القانون 11.10 سنة 2011، وفيما يلي سوف نتفصل في دراسة هذه الوظائف والاهداف؛ ولعل هذه الوظائف والاهداف هي التي توضح فكرة الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية.

2.1: وظائف و صلاحيات الإدارة المحلية:

هناك عدة وظائف أسندت للإدارة المحلية الجزائرية ممثلة في مؤسساتها المختلفة (ولاية ، بلدية) وذلك بالاستعانة بكل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الأهداف والمجالات والصلاحيات التي تخص عملها، ويمكننا حصر تلك الوظائف سواء لدى الولاية أو البلدية فيما يلي، باعتبار أنهما جماعتين محليتين مكملتين لبعضهما البعض، بل أنّ الوضع في القانون الجزائري أشد حيث أن عمل ونشاط البلدية ككل لا يتم إلا بإجازة أو تأشيرة من مصالح الولاية وهو ما تفصله القوانين المتعلقة بهذا الشأن المواد 41 الى 45 من قانون البلدية 90.08، وكذلك المواد 56 الى 60 من قانون البلدية 11.10، بعد كل هذا نتساءل أين اللامركزية هنا؟ ناهيك عن التفصيل في النوعين الاداري والاقتصادي.

بالاطلاع على قوانين البلدية لاسيما التي صدرت في فترة التعددية الحزبية ممثلة في القانون 90.08 ثم يعدها قانون 11.10 على التوالي، فإنّ القانون البلدي 90.08 قد خصص مجموعة من الفصول في شكل مواد من المادة 84 الى 110، وذلك للتطرق الى أهم وظائف ومهام البلدية، وهو نفس ما جاء في القانون 11.10 .

و من خلال المواد من 103 الى 124 والتي تفصلت جميعها في تحديد صلاحيات رئيس البلدية. فرئيس البلدية يلعب دوراً مزدوجاً بحيث يمثل الدولة تارة ويمثل الجماعة المحلية تارة أخرى، وعلى هذا الأساس فإنّ له دور سياسي بصفته ممثلاً عن الدولة ودور إداري بصفته ممثلاً للجماعة المحلية.

كذلك نفس الأمر إذا اطلعنا على قوانين الولاية لاسيما التي صدرت في فترة التعددية الحزبية، ممثلة في القانون 90. 09 و 07. 12، فإن القانون الولائي 90. 09 قد خصص مجموعة من الفصول في شكل مواد من المادة 55 الى 77، وذلك للتطرق الى أهم وظائف ومهام أو صلاحيات الولاية، وهو نفس ما جاء في القانون 12. 07 لاسيما المواد من 73 الى المادة 101 والتي تفصلت في صلاحيات المجلس الشعبي الولائي، وأيضا دون إهمال صلاحيات الوالي التي تدخل في ذات السياق، فكلا القانونين، القانون 90. 09 من المادة 92 الى 102، والقانون 12. 07 من المادة 110 الى المادة 123 كلها تتفصل في صلاحيات الولاية والتي هي في الحقيقة منسجمة ومكملة لعمل وصلاحيات البلديات. وما قيل عن دور رئيس البلدية ينطبق على دور الوالي تماما. وفيما يلي نذكر أهم تلك الصلاحيات والمهام التي تقوم بها الجماعات المحلية بفرعها الولاية والبلدية، وفي الحقيقة هي مهام مكملة لمهام الدولة ككل:

. حفظ الأمن والنظام العام : فيما يخص هذه الوظيفة أو المهمة فإنها تتعلق بتسيير الشؤون المحلية وتنظيمها، كما تعمل كذلك على صيانة المؤسسات وتفعيل عملها، وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في توفير راحة المواطنين من تقديم مختلف الخدمات المجانية، وحفظ الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام والقضاء على كل العوامل التي تهدد استقراره، ولذلك نجد في الغرب أنّ المواطن يدفع الضرائب ليكون آمناً على كل شيء، والحكومات في الدول المتقدمة تدرك هذا الدور الكبير للمواطنين في قيام الدولة.

. المصلحة العامة المحلية : تقوم مؤسسات الإدارة المحلية بعمل هام جدا فيما يخص تسيير وتطوير المصلحة العامة المحلية، لذلك نجد أنّ تلك الإدارات اليوم مطالبة بتكييف جميع أساليب عملها وتعاملاتها مع تطلعات المواطنين، ومحاولة ربطها بكل المتغيرات التي حدثت على المستوى الاجتماعي والنظام العام ككل، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا... الخ، من خلال الاعتماد على أسلوب المرونة وفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية وانعكاساتها على تصرفات وسلوكيات جميع المواطنين .

. الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن و حماية الثقافة والعادات المجتمعية: وتتم هذه العملية من خلال تنمية روح المشاركة الفعلية لدى المواطنين في إدارة شؤونهم وإعلامهم بما يجري وإطلاعهم على بعض الوثائق وتسهيل انتقال المعلومات بين المواطنين وإداراتهم، مما يؤدي إلى إحساس المواطن بدوره وارتفاع روحه المعنوية، وتقبله لكل ما تفرضه الهيئات المحلية من التزامات وتكاليف. (الطهراوي، 2004، ص: 7). وأيضا الحفاظ على التقاليد الخاصة بالشعارات الوطنية و الأعراف الاجتماعية و الثقافية، وحماية التراث وكل آثار البلاد.

2.2. أهداف الإدارة المحلية:

هناك العديد من الأهداف التي تسعى الإدارة المحلية إلى تحقيقها، ولكن وتوخيا للاختصار سوف نقوم بحصرها في مجموعة رئيسية كالآتي:

أ . الأهداف الاقتصادية: وهذا في الواقع لب موضوع دراستنا هذه، إذ يجب علينا أن نحرك الإشكالية المفتاحية للبحث العلمي والتي مفادها: كيف يمكن ترقية أجهزة الإدارة المحلية ممثلة في البلدية والولاية، الى أجهزة استثمارية وتجارية تكون مهمتها الأساسية خلق الثروة وإنعاش الخزينة المحلية والمركزية؟. طبعا بالاستناد الى قوانين الإدارة المحلية

الجزائرية، سواءً كان ذلك في مرحلة الأحادية أم التعددية، لأنه إذا رجعنا الى قانون البلدية 67. 24 نجد بأنه قد ورد في الكتاب الثاني منه أمورا بعنوان: اختصاصات البلدية لاسيما الباب الأول منه والمتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي تشير كل فصوله الثمانية، إلى أنه بإمكان البلدية، بل يجب عليها أن تساهم في كل المهام الموكلة لها، وبالتحديد في إنشاء تعاونيات ومؤسسات ومصانع تكون في خدمة مخططات التسيير الاشتراكي للدولة، أين تصبح مصدرا أساسيا للقضاء على البطالة من جهة، ولإثراء الخزينة المحلية والمركزية من جهة أخرى.

وليس في خطط فتح المال العام والبنوك العمومية تحديدا أمام رجال الاعمال والمقاولين حتى يقوموا بهذا الدور دون رقابة ولا حساب، والذي كلف الخزينة العامة الجزائرية ملايين الدينارات والدولارات، التي هربت الى الخارج ولم تستثمر محليا استثمارا حقيقيا خلافا للثروة، وهذا الأمر يعلمه القاصي والداني وليس بكلام يحتاج الى برهان. وهو نفس الإجراء الذي ورد في المادتين 136 و 137 من قانون البلدية 90. 08، أين تحدث المشرع الجزائري صراحة على أنه بإمكان البلدية إنشاء مؤسسات عمومية بلدية، سواءً ذات طابع إداري أو اقتصادي أو صناعي أو تجاري، وطبعا تكون تلك المؤسسات مصدرا هاما من مصادر خلق الثروة.

لكن وللأسف الشديد، كل تلك القوانين بقيت حبرا على ورق، نظرا للعديد من الاعتبارات و العراقيل، في مقدمتها: غياب استراتيجية تنمية علمية محلية في باب الاستثمارات الممكنة، اعتماد البلاد على الربيع البترولي الذي يدفع نحو الجمود والركود، بدلا من الاتجاه آليا نحو مجال خلق الثروة ولو تطلب الأمر الحفر في الصخر كما هو واقع في جميع دول العالم المتقدم، التي تقدم بعضها من عدم كاليابان وسنغافورة، وما كان لها من الإمكانيات إلا الموارد البشرية المؤمنة بالتنمية والتقدم والتي كانت السبب الرئيسي في حصول التنمية.

ب. الأهداف السياسية: ترتبط تلك الأهداف بمقومات الإدارة المحلية، والتي تتمثل أساسا في مبدأ الانتخاب، خاصة بالنسبة لرؤساء المجالس الشعبية المحلية، وكذا لأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ وفي إطار ذكر تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية الملزمة للأهداف السياسية :

● **التعددية:** يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة بحيث تكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية وتعتبر الجماعات المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، والمشاركة عموما في صنع السياسات في ميادين هامة كالتهذيب والصحة والإسكان والثقافة... وغيرها. (أعراج، 2013، ص: 58. 59).

● **الديمقراطية والمشاركة:** تعتبر الديمقراطية والمشاركة كذلك أحد أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى الإدارة المحلية الى تحقيقها، وهي التي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات وفي إدارة الشؤون المحلية تأسيسا على مبدأ حكم الناس لأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع، حيث تعتبر الإدارة المحلية بمثابة الأساس لنظام الحكم الديمقراطي للدولة ككل. وقد نصت المادة 103 من قانون البلدية 11. 10 على ذلك؛ بحيث يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. لكن هذا الاجراء لم يجد له وسيلة أو آلية حقيقية للتطبيق، وبقيت الامور مجرد حبر على ورق منذ صدور قانون البلدية 11. 10 الذي تفاعل بشأنه الجميع، ولكن الى يومنا الحالي مازال المواطن لم يجد طريقة الى المشاركة الحقيقية التي لاتزال شعارا إعلاميا براقا.

● **تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة:** وذلك بتوزيع الاختصاصات بين المركز والأقاليم المحلية بدلا من تركيزها في العاصمة، وهذا في الواقع ليس ضربا في وحدة الدولة، بقدر ما يعتبر ميكانيزما أساسيا لقوة الدولة ومتانة قوانينها، إذ من خلال هذا الهدف تتحمل كل وحدة محلية مسؤولياتها أمام المواطنين والسلطات المركزية ومختلف هيئات الرقابة ومحاربة الفساد، وهذا الأمر الذي يمهد الطريق لكفاءات لإثبات كفاءاتها وجدارتها.

ت. **الأهداف الإدارية والاجتماعية:** تعتبر الأهداف الإدارية مدخلات تقليدية، لدرجة أنها أصبحت أمورا عادية جدا، كما أنها ضرورة لا يختلف عنها أحد، وعموما يمكن تلخيص أهم الأهداف الإدارية للإدارة المحلية الجزائرية فيما يلي:

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية و التخفيف من الأعباء المركزية والحد من ظاهرة التضخم السائد في ظل الأسلوب المركزي.
- خلق روح التنافس بين الوحدات المحلية ومنح فرص للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض.
- ضرورة الاتفاق على توحيد مختلف الإجراءات والاليات في كل وحدات الوطن، لأنه من غير المعقول أن تطبق كل بلدية أو ولاية قانونا خاصا بها .
- دعم وترسيخ الثقة العامة وترسيخ قيم المواطنة، واحترام حرية المواطن وإرادته ورغبته في إدارة الشؤون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للمواطن دستوريا وقانونيا. (التعديل الدستوري الجزائري، 2016، المادة 15). فالإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم وتلبيتهم وإشباع رغباتهم واحتياجاتهم، طبعاً القانونية والمتعارف عليها منها ليس إلّا. (بوضياف، 2010، ص: 214 . 215). ذلك لأنّ مجال اشباع الحاجات والرغبات دون عقلانية قد يخرجنا عن الاطار القانوني وكذلك الاخلاقي الى أطر أخرى قد لا يؤمن جانبها.

3. اللامركزية الاقتصادية : المفهوم ، الأهداف والغايات:

3.1. مفهوم اللامركزية الاقتصادية:

ترتكز فكرة اللامركزية الاقتصادية والتي يسميها البعض الآخر باللامركزية المالية، على فكرة تحويل الهيئات المحلية المنتخبة بعض أو حتى جزء كبير من مسؤوليات التخطيط و الإنفاق والاستثمار، و كذلك صلاحيات تعبئة الإيرادات المحلية لتمويل الأنشطة التي تقوم بها تلك الادارات، بما يكفل لها الاستقلالية في صنع جميع قراراتها المالية، وفي ظل هذا الإطار فإنّ المواطنين المحليين يكونون أكثر قدرة على اختيار نوع المنتخب والبرامج التي يرغبون فيها، والتي ستكون بدورها منسجمة وتطلائهم، كما أنهم سيشاركون بفعالية أكبر في صنع القرار المحلي بناءً على أسس ديمقراطية متينة وقوية على الشاكلة المعمول بها في مختلف تشريعات العالم.

هذا الأمر طبعاً سيتولد منه مخرجين هامين جدا أولهما: تحقيق وتقديم خدمات محلية أفضل، وثانيهما وهو أمر أساسي وضروري كذلك لأنه سيحقق رضاً واستقرار اجتماعي وجاهيري لجموع النخبين التي شاركت وصوتت في الانتخابات كما أنّ المواطن المحلي بناءً على تلك الرؤية المستحدثة سيحس بأنه رقم هام في كل المعادلة التنموية المحلية، وبما أنّ مواطن يدفع الضرائب مقابل الحصول على الخدمات الحقيقية، كما له الحق كذلك في مساءلة ومحاسبة المسؤول

المحلي عن طبيعة وجود تلك الخدمات، وعن المشاريع والبرامج والمخصصات المالية المرصودة لها، أو التي لم تصرف في مجالاتها الحقيقية المخصصة لها، لأنه إذا نظرنا إلى حجم الأغلفة المالية التي صرفت منذ 2000 إلى 2018 والتي قاربت 1500 مليار دولار مما يعني بلغة الأرقام سبعة مرات تكلفة مشروع مارشال الذي أعاد بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنّ المنتخب المحلي سيكون ملزماً بدوره على تحقيق كل الوعود التي قطعها للمواطنين في حملته الانتخابية، وعن طريق هذه الآليات العالمية المنطقية المستحدثة لتمويل الخزنة العامة بنوعيتها المركزية والمحلية، وتدعيم مختلف المشاريع الوطنية والمحلية، سيصبح المواطن بالمنظور الديمقراطي هو لب وجوهر العملية السياسية قاطبة، بدل أن يبقى دوره دوراً هامشياً في عالم الريع (الريح)، أما في حالة عدم رضا المواطن عن المنتخبين المحليين فيمكنه تغييرهم عن طريق تلك الانتخابات التي كانت سبباً في وصولهم إلى سدة الحكم. وبالتالي كما جاء هذا المسؤول بالصندوق فمن باب أولى أن يكون رحيله بنفس الصندوق الذي جاء به.

تؤكد الأستاذة منال السيد عبد العظيم الشحري بأنّ اللامركزية المالية بما تكفله من استقلالية للوحدات المحلية في إدارة وتنمية مواردها المالية الذاتية، ستحقق العديد من المنافع والإيجابيات، و من أهمها: (الشحري، 2009، ص: 8.9).

- كفاءة تخصيص الموارد وخفض التكاليف وزيادة القدرة على تعبئة الموارد المحلية، لأنه في إطار اللامركزية ستكون الأجهزة المحلية أكثر قرباً واحتكاكاً بالناس، بالإضافة إلى امتلاكها لمعلومات ومعطيات أفضل عن السكان المحليين، وهو ما سينعكس في الاستجابة لمطالبهم وحاجاتهم، وفي مقدمة تلك الاحتياجات تقديم الخدمات العامة التي لا بد أن تنسجم وتتلاءم مع تفضيلاتهم واختياراتهم.

- زيادة الموارد المحلية نظراً لأنّ الوحدات المحلية ستكون أكثر قدرة وكفاءة على الوصول إلى دافعي الضرائب، الذين لا تصل إليهم الحكومة المركزية، أو الذين لا تملك المعلومات والمعطيات الكافية عنهم ولا عن نشاطاتهم، وبهذا لا تبقى تلك الضرائب خارج الدورة الاقتصادية، طبعاً هذا بعد تضافر الجهود بين مختلف مؤسسات الدولة السيادية كالعادلة والأمن والمالية والوحدة المحلية في إنجاح هذا المسعى.

- حرية الجماعات المحلية في العمل وزيادة إمكانية مبادراتها المستقلة بالتخطيط لمشروعات التنمية المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الاستثمار، وبالتالي توفير مزيد من فرص العمل للشباب الراغبين والقادرين على العمل في المجتمعات المحلية، ومن ثم رفع مستوى معيشة المواطنين المحليين، وتحدد تلك التحديثات والاصلاحات سنة بعد سنة نحو الأحسن، مما سيحقق التنمية المستدامة للجميع.

2.3 : الأسباب الدافعة إلى الانتقال من اللامركزية الإدارية إلى اللامركزية الاقتصادية:

في بادئ الأمر يجب أن نعلم بأنّ الجزائر لم تبدأ بعد في تطبيق فكرة اللامركزية الاقتصادية، وذلك لعدم صدور قانون للجماعات المحلية يشرح ويبين كيفية هذا الانتقال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن نعلم كذلك بأنّ صانع القرار لم يتجه نحو الترويج لفكرة الانتقال أو التحول من اللامركزية الإدارية المحضّة إلى اللامركزية الاقتصادية أو المالية هكذا اعتباطاً أو مصادفة أو تأسيساً بتجربة تم رصدها هنا أو هناك، أو حتى لظروف خارجية ضاغطة كما يتصوره البعض قد فُرضت على البلاد، بل إنّ القضية وما فيهاها جاءت نتيجة لاعتبارات ومعطيات واقعية مؤهلة كانت معبرة عن حالة عدم استجابة مختلف الإدارات المحلية لتطلعات التنمية والحكم الراشد رغم مرور العشرات من السنين

من ظهورها في مختلف التقارير الدولية خاصة تقرير البنك الدولي 1989 هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة للجهود الجبارة وللميزانيات الضخمة المرصودة من طرف المركز لهذه الجماعات، ولكن الثمار المرجوة كانت دوماً على غير المتوقع، هذا إن كانت هناك ثمار أصلاً، لأنه لا ثمار في السنوات الماضية.

كل هذا طبعاً دفع بالسلطات المركزية الجزائرية إلى طرح العديد من علامات الاستفهام والتعجب، مثل لماذا لا تكون هناك تنمية و تطور في جماعاتنا المحلية رغم ما نوفره لها من إمكانيات؟. وعندما لم تجد إجابة مقنعة كان البديل في ضرورة تحميل تلك الجماعات المحلية جزءاً من المسؤولية أمام الجماهير الشعبية، تلك الجماهير التي كانت دائماً تلقي باللوم على المركز وعلى الدولة بالتحديد، على الرغم من أنّ الدولة عبارة عن كيان غير مرئي، لأنّ المقصود من ذلك كله طبعاً هي الحكومة، تلك الحكومة التي من حقها كذلك أن تستغني قليلاً عن وصايتها الكبيرة اتجاه تلك الجماعات، لأنه من غير المعقول أن يتحمل الوزير أو رئيس الوزراء أو حتى الرئيس مسؤولية بلدية فاشلة أو ولاية متأخرة أو حالات فساد هنا وهناك.

في الحقيقة لا توجد لدينا معطيات دقيقة حول واقع الإدارات المحلية في الجزائر، ولكننا نستطيع من خلال ما نتابعه من محاضرات وندوات وملتقيات وأيام دراسية عبر مختلف الجامعات الجزائرية حول واقع تلك الجماعات أن نتأكد بأنّه من بين الـ 1541 بلدية في الجزائر، 95 بالمائة منها هي بلديات عاجزة عن دفع مستحقات عمالها وموظفيها، بل أنّ الكثير منها لا تستطيع حتى تحمل دفع تكاليف الكهرباء والهاتف، (ولعل مسألة ديون الجماعات المحلية لدى شركة سونغاز الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، أكبر دليل على الواقع المزري الذي تتخبط فيه لأنّ أكثر من عشرة مليار دينار ديون على البلديات لسونغاز)، وبناءً على ذلك تقوم السلطة المركزية بتولي هذه المهمة التي هي أشبه ما يكون بالمهمة الأبوية مع الأبناء العاجزين، فتلجأ الحكومة إلى تسوية جميع تلك المشاكل، عبر تسديد ديونها، وهو نفس ما حدث في سنوات 2019 و 2020 مع شركة الجوية الجزائرية وسوناطراك فأين هذا من فكرة الاستقلالية المحلية التي يتحدث عنها المشرع.

وبالتالي فبلغة القانون والسياسة يجب أن تتساءل عن ماهية الدور الذي تقوم به هذه الجماعات، إذا كانت دائماً تنتظر تدخلاً من السلطات المركزية أو الولاية لحل مشاكلها، لأنّ هذه الوضعية قد قادت التفكير الحكومي الجزائري إلى ضرورة استحداث قوانين محلية جديدة، تكون أولاً وقبل كل شيء مواكبة لكل المستجدات والتطورات التي تعيشها المعمورة، ثم ثانياً محاولة عكس تلك المعادلة الغريبة القائمة على الاعتماد الريعي إلى معادلة قائمة على الاعتماد على ميكانيزمات خلق الثروة، ومن ثمّة بدل أن تقوم السلطات المركزية بتمويل الجماعات المحلية، فإنّ الجماعات المحلية هي التي تقوم بتمويل الخزينة العمومية، وتدرّجياً سوف تستغني الدولة عن الريع النفطي، وتتحول من دولة ريعية إلى دولة استثمارية ومنتجة.

طبعاً بعد كل تلك السجلات والتجاوزات أرادت الحكومة الجزائرية أن تطرح هذا الموضوع للنقاش حتى تستطيع أن ترتقي بدور تلك المجالس المحلية والمنتخب المحلي تحديداً، من ذلك الدور الإداري البحت إلى دور اقتصادي خلاق يجعل من تلك المحليات أقطاباً صناعية وزراعية وفلاحية وسياحية وطاقوية وغيرها، تكون في مستوى تطلعات الجميع وتطلعات المركز وفي وزن وثقل ومكانة دولة كالجزائر.

3.3 : اليات الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية:

يتبين من الواقع الدولي بأنّ التطبيقات العملية على أرض الواقع للنظام المركزي المتشدد أو المتطرف قد زالت من الوجود نهائيا، و لهذا لا تكاد توجد دولة من الدول في عصرنا الحالي مازالت تعتمد في سياساتها على النظام المركزي المتشدد، لأنّ الكثير من المعطيات والمتطلبات تدفعها الى تفويض العديد من الأمور الى الأقاليم المحلية، نتيجة التزايد الكبير لعدد السكان وكذلك كثرة أعباء الدولة التي عادة ما تدفع اليها نحو تبني هذه الخطوة من اللامركزية. (بوضياف، 2012، ص: 57.58).

إنّ قضية المركزية لوحدها من دون لامركزية أصبحت مسألة لا تطيقها حتى الدول القزمية من حيث حجم المساحة وعدد السكان، وذلك لاحتياجها الماس إلى تفويض مجموعة من الصلاحيات للسلطات المحلية اللامركزية طبعاً كل ذلك بهدف تسهيل تسيير مختلف المصالح المختلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى انخراطها في العمل الاقتصادي والاستثماري، وبالتالي لعب دور المضخة الضريبية نحو خزانة الدولة، طبعاً هذه المقاربة الجديدة هي التي أرادت الحكومة الجزائرية أن توصلها الى فكر المواطن، و بالأخص الى فكر المنتخب المحلي، الذي يجب أن يدرك ويعلم ابتداءً بأنّ ترشحه لتلك المنصب لن يكون سلطة بل سيكون مسؤولية عظمى لن يأخذها إلّا بحقها، وانه سوف يحاسب حساباً شديداً في حال الاخلال بها. كذلك تبرز هنا مسألة تقنية ونوعية في ذات الوقت، والمتمثلة في كيفية تحقيق تلك المعادلة، من خلال تفعيل دور الاحزاب السياسية من جهة، وكذلك تنمية الوعي المجتمعي لدى المواطنين من جهة أخرى، لأنّ نوعية المنتخبين المحليين هم في بداية أو نهاية الأمر سيفرزون نتيجة لتلك الترشيحات والقوائم التي تقدمها الأحزاب السياسية، فإنّ كانت تستجيب لتطلعات الحكومة الجزائرية فإنّ البرامج الانتقالية نحو اللامركزية الاقتصادية ستكون ناجحة، وإذا حدث العكس فإنّ تلك البرامج ستبقى حبرا على ورق، أيضاً المواطنين سيلعبون دوراً بارزاً في هذه المسألة، إذ تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار الرجل المناسب الذي يقود المرحلة ويخرجهم من مختلف الأزمات والمشاكل التي يتخبطون فيها، ولذلك هم أدري بالشخصية التي تستطيع أن تحقق أمالهم وتبني مستقبلهم ومستقبل أبنائهم. طبعاً لقد أصبح جلياً وواضحاً لدى صانع القرار الجزائري بأنّ مسألة انتقال اللامركزية من بوتقة العمل الإداري إلى التوسع نحو اللامركزية الاقتصادية الخلاقة، والتي سوف تصبح فيها الجماعات المحلية أقطاباً اقتصادية لا تخضع إلّا لقانون اقتصادي محلي متميز، انطلاقاً من الإمكانيات والمقدرات المحلية لكل إقليم، هذا الأمر بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى خلق ثقافة التنوع والتخصص وكذلك التميز الاقتصادي المحلي الذي لا تستغني عنه الدولة الحديثة في بناء صرح مؤسساتها، وتحسيدها ميدانياً وحقيقياً للاستغناء عن الريع النفطي، والاتجاه العام نحو الاستثمار أساساً في الطاقات المتجددة الطبيعية والنظيفة. وبناء على هذا سوف تكون الحكومة المركزية متينة، قوية وقادرة على إدارة عملية التحول نحو اللامركزية واستمرارها، وإدارة مختلف السياسات المالية والنقدية على المستوى القومي، وتوفير القدرات والمهارات الفنية والإدارية للوحدات المحلية، ووضع قواعد للعلاقة بين المستويات الحكومية المختلفة، بالإضافة الى خلق درجة عالية من مشاركة المواطنين، من خلال مبادئ المساءلة والمحاسبة والشفافية.

3.4 : معوقات تجسيد برامج الانتقال نحو اللامركزية الاقتصادية:

إنّ الغالبية العظمى من الدول النامية مازالت تفتقر لمطلوبات التطبيق الفعال للامركزية الاقتصادية خاصة وأنها تتسم بانخفاض في درجة المشاركة، وعدم فعالية النظم الانتخابية بها، بالإضافة إلى عدم الشفافية في صنع القرار، وضعف

استجابة الحكومات للمطالب الشعبية، وعدم توافر البيئة المؤسسية المساندة لتطبيق اللامركزية وهو الأمر الذي يحد من تحقيق المنافع المرجوة من تطبيق اللامركزية المالية في تلك الدول، بل على العكس من ذلك قد تؤدي إلى العديد من السلبيات التي نذكر من أهمها: (الشحري، مرجع سابق، ص: 9). فقدان السيطرة على الاقتصاد الكلي، والتباين الإقليمي في توفير الخدمات، وسوء توزيع الموارد، بحيث يمكن أن تحدث حالات خلل وعدم استقرار للاقتصاد الكلي إذا ما تم تخصيص الأوعية الضريبية بشكل غير ملائم، كما يمكن أن يسهم الاقتراض الذي تقوم به الحكومات المحلية في عدم استقرار الاقتصاد الكلي حينما تفشل الحكومة المركزية في فرض قيود مشددة على الموازنة وغياب آلية فعالة لمراقبة التزامات الديون.

بالإضافة إلى هذا فإنه وفي إطار اللامركزية المالية قد تزداد درجة عدم المساواة بين الوحدات المحلية الغنية والفقيرة، حيث ستستفيد المناطق الأكثر ثراءً ومع المناطق الفقيرة مع إعطاء الإدارات المحلية قدرة أكبر على فرض الضرائب، وفي المقابل تتعرض البلديات الفقيرة إلى التهميش والاضمحلال، مثلاً في الجزائر هناك بلديات غنية وعددها قليل جداً بالمقارنة هناك بلديات فقيرة جداً وعددها كثير، بل إنَّ الأشدَّ أنَّ هناك بلديات مفلسة ومدانة. كذلك الأمر المتفق عليه أنَّ " اللامركزية " تعد أحد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشؤون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون فيها، كما أنَّه بدون تطبيق سليم للامركزية، لا يمكننا القول بإمكانية تحقيق التنمية المحلية المستدامة، لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع، خاصة مع تنامي عدد السكان من ناحية وندرة وسوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى. ولهذا فبدون تلك اللامركزية لا يمكننا أيضاً الحديث عن الديمقراطية بأشكالها المختلفة لاسيما السياسية والإدارية وحتى الاجتماعية. (الطوخي، 2007، موقع الكتروني). أيضاً هناك مشكل كبير في مسألة عدم التفريق بين الجباية المحلية والوطنية، من خلال نسبة المداخيل الجبائية من الضرائب والرسوم، التي غالباً ما يتم تقسيمها إلى جزئين؛ جزء محلي وجزء آخر وطني، ولكن الملاحظ في الجزائر، هو أنَّ الجزء الأكبر من الجباية المحلية يذهب إلى خزينة الدولة المركزية، ولا يبقى إلاَّ الجزء البسيط للمحليات، التي لا يساعدها هذا الإجراء أو التعامل في تجسيد مختلف مخططات التنمية، لأنه من المفترض أن توجه النسبة الكبيرة من تلك الجبايات المحلية إلى تنمية وتوفير الخدمات للمواطن المحلي الذي هو في الأساس من قام بدفعها، ولهذا فمن المعقول والمنطقي جداً أن تعود عليه، (لا أن تعود على غيره حتى ولو كان مواطناً آخر في بلدية مجاورة.) (عميور، 2012 . 2013، ص: 54).

لكن يبقى هذا مجرد حلم جميل صعب التحقيق خاصة في وضع مثل وضع الجزائر التي تقوم ميزانيتها العامة على الربيع البترولي (98% مداخيل الدولة)، وفي ظل سياسة التهرب الضريبي والغش والتحايل على الدولة ومؤسساتها في دفع الضرائب والرسوم... الخ، تلجأ الأخيرة دائماً إلى دعم تلك الجماعات المحلية مالياً، باعتبارها جماعات محلية غير منتجة، بل أنَّ هناك بلديات ليس فيها جباية أصلاً، وليس لها مورد واحد يمكن أن يثري خزينتها.

5.3 : أفاق اللامركزية في الجزائر:

يرى العديد من الدارسين والمتخصصين في العلوم السياسية والقانونية والاقتصادية... الخ أنَّ أفضل مكان لتطبيق الديمقراطية هو الفضاء المحلي القريب من المواطنين، بل إنَّ الشرط الضروري لاتصاف أي نظام بالديمقراطية هو في مدى تطبيق تلك الديمقراطية على المستوى المحلي، ذلك لأنَّ المواطن المحلي لا يملك الميكانيزمات أو الآليات أو

القنوات الكافية للاتصال بالمركز، وفوق هذا مع فقدانه للمعطيات الضرورية التي تؤهله للمشاركة العامة، أو إيصال صوته للحكومة، طبعاً إلا في الإطار المحلي الذي يعتبر فضاءً متاحاً بالنسبة له، كما أنه ومن جهة أخرى فإنّ المواطن المحلي لا يعتبر نفسه مواطناً، إلا إذا شعر بأهميته وقيمته الحقيقية عبر إشراكه في شؤون الحكم المحلية التي تعنيه مباشرة وتكون في صالحه. وهذا ما نجده مطبقاً في أكبر الديمقراطيات في العالم، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تطبق هذا النوع من انواع الديمقراطية التي هي اشبه ما يكون بالديمقراطية المباشرة التي استعملها اليونان أول مرة منذ أكثر من 23 قرناً مضت، لقد كتب كل من كتاب الديمقراطية الأمريكية الجديدة التي من خلالها يمكن للناخبين أن يقللوا المنتخبين وهم في عهدهم الانتخابية خاصة إذا لم يكن ادائهم منسجماً مع تطلعات المواطنين أو أنهم أخلوا ببنود العقد الذي تأسس بينهم خلال الحملة الانتخابية. (فيورينا، 2004، ص: 11.8)

هذا ما يمكن أن نسميه بالمشاركة الإيجابية العامة ليس السياسية فحسب، والتي نعني بها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً بارزاً في الحياة السياسية المجتمعية، بحيث لا تتشكل لديه فرصة المشاركة في وضع وتنفيذ الأهداف العامة للمجتمع فقط، وإنما هي كذلك وسيلة لإشراك الفرد المحلي في مختلف مستويات عمل النظام السياسي (المركزي واللامركزي) عبر إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف، سواء بصفة مباشرة مثلما هو معمول به في الديمقراطيات الحديثة عن طريق تجسيد فكرة الحكومة الالكترونية، أو بصفة غير مباشرة عبر ممثليه في البرلمان، كما هو الحال بالنسبة للديمقراطية النيابية. (الأسود، 199، ص: 175). فهذه المشاركة في الحقيقة تمثل حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً بل رئيسياً في عملية صنع القرارات السياسية ورسم السياسات، وأن يراقب تلك القرارات بالتقويم والمتابعة عقب صدورها من السلطة، ويمكنه الاحتجاج عليها رسمياً ورفضها عليها سلمياً إذا لم تتلاءم وتطلعاته، وبهذا فقط تتحقق معادلة الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية أو المالية.

هنا أيضاً لابد من إثارة نقطة حساسة قد يغفل عنها الكثير من المتخصصين في دراساتهم وهي مسألة التمويل الإيرادات المحلية والتي تبقى في بعض الوحدات المحلية منعدمة تماماً أو أنّ تلك المبالغ لا تكفي حتى لسد فاتورة الهاتف البلدي أو الماء وبالتالي كيف يمكننا التحدث عن تنمية محلية و برامج واعدة لخلق الثروة، وطبعاً هذا الحال أو الوضع تمثله الغالبية الساحقة من البلديات في الجزائر. هذا الوضع على الرغم من أنه مؤسف وسلي كما يراه الجميع، إلا أنه من ناحية أخرى أو من زاوية غير الزاوية التي ينظر منها المشائمين سوف تفسح المجال في إطار اللامركزية الاقتصادية الى نوع جديد من رؤساء البلديات تكون مهمتهم الاساسية النحت في الصخر لتحقيق التنمية وبناء المزارع والمصانع ومؤسسات النسيج والصناعات الغذائية والتقليدية وغيرها، وطبعاً لن يتقدم الى الانتخابات إلا الذين يملكون رؤية عصرية جادة لخلق مناصب شغل وتحقيق مداخيل وافرة للبلدية ولسكانها، كما يجب على المسؤولين الجدد ان يمتلكوا إمكانيات إقناعية لإقناع المواطن المحلي بدفع الضرائب وكذلك العمل على تسهيل الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة على أغنياء الوحدة المحلية وبالتالي تجسيد اليات التشاركية في أوسع معانيها، وذلك لان الديمقراطية هي عمل واقتصاد وليست انتقاد ومطالب فقط.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة وعلى الرغم مما سقناه وأوردناه من معطيات وتحليلات، إلا أنه لا يمكننا أن نقول بأنّ اللامركزية في الجزائر قد انتقلت فعلا من مجرد كونها إدارة خدمتية تقدم معاملات للمواطنين وتسهر على شؤونهم العامة، الى إدارة اقتصادية استثمارية تجارية فلاحية صناعية... الخ، تساهم في إثراء خزانة البلدية أو الولاية ومن ثمّ إثراء الخزانة المركزية ككل، لأنّ مسألة عدم لجوء الإدارات المحلية إلى طلب المعونة والتمويل من المركز هو في حد ذاته إثراء للخزانة المركزية، هذه الأخيرة التي بدورها ستقوم بتحويل تلك الأموال نحو إنجاز المشاريع الكبرى والعملاقة التي لا تستطيع الإدارات المحلية إنجازها لوحدها، كمشراء بواخر وحاملات السلع ورافعات البضائع، الطرق السريعة المزروجة، الجسور العملاقة... الخ، مع تشجيع حركة الاستيراد والتصدير، وإنجاز الموانئ والمطارات الجديدة التي يجب أن تكون مجهزة بكل وسائل التبريد والحفظ، مع تسهيل كل الخدمات والمعاملات الادارية التي من شأنها جلب العملة الصعبة للدولة الجزائرية المعاصرة، ولشعبها الذي تضاعف تعداده أكثر من أربع مرات منذ الاستقلال الوطني.

حقيقة لقد انقلبت الموازين الدولية وتغيرت المفاهيم العامة معها، وبذلك التغير تغيرت الإدارات المحلية خاصة من حيث بنيتها وبالأخص وظائفها، لتتحول من العمل الإداري والخدمي المحض الى العمل الاقتصادي والاستثماري الخلاق للثروة والذي من خلاله يتم القضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والانسانية، كل هذا التحول جاء كذلك تماشيا مع الانتقال العالمي من الديمقراطية التمثيلية الى التفعيل الديمقراطية التشاركية التي أتاحت للمواطن المحلي أن يشارك في صناعة واتخاذ القرارات خاصة المحلية منها له ولأبنائه وللأجيال القادمة.

كما يجب أن نؤكد على حقيقة هامة يتميز بها الواقع الجزائري العام وهي أنّ الخلل ليس في القوانين، فالقوانين موجودة منذ عهد الحزب الواحد، وجميعها تدعم اللامركزية بشقيها الإداري والاقتصادية، ويكفي الاطلاع على قانون البلدية 67. 24 وكذلك قانون الولاية 69. 38 ليتأكد لنا ذلك تأكدا تاما، وهذا طبعا في فترة الأحادية، وبالتالي كان من المفترض أن تتقوى هذه الآليات في مرحلة التعددية السياسية بعد دستور 1989، لكن ما حدث كان مغايرا للشعارات. الجدير بالذكر كذلك أنه حينما يتم وضع تلك القوانين موضع التنفيذ فإنها دائما تتعرض الى أمور وممارسات تعيقها وتعيق تنفيذها، سواء كان ذلك على المستوى المركزي أو المحلي أو الاثنين معا، أو حتى من قبل المواطن الذي بدوره يعتبر مساهما بقدر معين في تردي الأوضاع العامة، فالمسؤولية جماعية لكي لا نقوم بإلقاء المسؤولية على طرف واحد دون الأطراف الأخرى. زيادة على ما تقدم إشكالية الريع البترولي وغيره من أنواع الربوع في العالم، التي أثبتت التجارب على أنها عوامل لا تساهم في تدعيم فكرة الانتقال من اللامركزية الادارية الى اللامركزية الاقتصادية، وذلك بحكم النظرة التنكالية لجميع الأطراف على ذلك الريع، سواء كانوا مواطنين أو مسؤولين، الى درجة أنّ الدول الريعية أصبحت محلا للأطماع الخارجية حتى في أبسط الأمور، كفرض مبالغ مالية معينة نظير حصول مواطنيها على التأشيرات، أو إتمام بعض المعاملات مع بعض المتعاملين سواء في الداخل أو الخارج... الخ.

على العموم تبقى النظرة الاستشرافية الرسمية للإدارة الجزائرية نظرة إيجابية وجادة، خاصة من خلال تأكيد وزير الداخلية الجزائرية الأسبق " نور الدين بدوي " بعد الاستحقاقات المحلية الأخيرة للـ: 23 نوفمبر 2017 على أنّ هناك قوانين جديدة للإدارة المحلية ستصدر قريبا لمواكبة فكرة التحول نحو اللامركزية الاقتصادية التي يكون فيها المنتخب المحلي مختبرا ومبتكرا لكل وسائل وآليات خلق الثروة، وأيضا من خلال التأكيد على ضرورة خلق مؤسسات مركزية

ومحلية متخصصة للتكوين الإداري للمنتخبين المحليين التي سيشرف عليها أخصائيين وأكاديميين من مستويات مختلفة وبكفاءات عليا، وذلك حتى يتم الارتقاء بالممارسة التسييرية المحلية من مجرد تنفيذ للقوانين الى الانخراط في التشريع والإبداع لها ومن مجرد نمو اقتصادي الى تنمية اقتصادية انسانية مستدامة، ومن مجرد التركيز على الكم الى التركيز على الكيف والنوع، ومن مجرد التركيز على المسير الناجح الى المسير العقلاني، ومن المواطن العادي الى المواطن الصالح العقلاني. كل هذا طبعا سيجعل من الجماعات المحلية في الجزائر ترقى الى التصنيفات العالمية التي تحتلها العديد من الدول الصاعدة التي كانت الى فترة التسعينيات من القرن الماضي دولا متخلفة وينخرها الفساد من كل جانب.

ولا نريد ان نكون مثبطين للعزائم ونقول بأن الممارسات الادارية في الفضاء المحلي خاصة لم ترقى بعد الى بلوغ فكرة تحقيق اللامركزية الادارية بحذافيرها ناهيك عن التحدث عن اللامركزية الاقتصادية التي تعتبر مدخلا تقنيا دقيقا وخاضعة الى حسابات لا تقبل المساس بها او التدخل في توجيهها، ولذلك إذا لم تخضع جميع القوانين الى هاته الاجراءات فإنّ هذا الانتقال وغيره سوف يبقى حلما مؤجلا الى وقت لاحق وربما الى جيل لاحق. لقد لاحظ العديد من الملاحظين جدية وحرص الدولة على تغيير الأمور نحو الأفضل، وقد اتضح ذلك من خلال سعي إدارة الرئيس عبد المجيد تبون الى تعديل الدستور الذي بعده مباشرة سوف يتم تعديل قوانين الإدارة المحلية وغيرها من القوانين حتى تتماشى ومختلف التطلعات الشعبية وحتى تصل الدولة بمختلف مؤسساتها الى ما تطبقه الدول العالمية حتى وإن لم يتم سلوك نفس الطريق او انتهاج نفس النهج والمذهب، فكما هو معلوم الكثير من الدول الصاعدة اليوم كالصين تركيا أندونيسيا سنغافورة إنما تطورت بلغاتها وبرامجها وإمكانياتها وخصائص اخرى لا تتوفر فيما عند الدول المتقدمة سواء كانت أوروبا أو أمريكا.

قائمة المراجع:

- الأسود شعبان الظاهر، (1999)، علم الاجتماع السياسي، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، دستور الجمهورية الجزائرية 1963، 1976، 1989، 1996، 2016.
- . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الأمر 67. 24، المتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية، السنة الرابعة، العدد 6. الصادر في 18 جانفي 1967.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الأمر 69. 38 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة في 28 ماي 1969.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 90. 08، المؤرخ في 7 أبريل 1990، المتعلق بالبلدية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 90. 09 ، المؤرخ في 7 أبريل 1990، المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية ، العدد 15 ، السنة السابعة والعشرون.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادرة في 1 شعبان 1432 الموافق ل 3 يوليو 2011، المتضمنة القانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 12-07 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، عدد 12 الصادرة في 29 فيفري 2012 .
- الذنبيات محمد، (2003)، الوجيز في القانون الإداري، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- الشحري منال السيد عبد العظيم، (2009)، التحول نحو اللامركزية المالية في الدول النامية ومتطلبات التطبيق في مصر، رسالة ماجستير في الادارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- الطهراوي هاني علي، (2004)، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الطوخي سامي، (2007) بحث مقدم بعنوان: اللامركزية المجتمعية : مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، القاهرة.
- . بعلي محمد الصغير، (2013)، الإدارة المحلية الجزائرية Administration Locale Algérienne، دار العلوم للطبع والنشر، عنابة، الجزائر.
- بعلي محمد الصغير، (د. س. ن)، دروس في المؤسسات الإدارية: نظرية التنظيم الإداري، الإدارة العامة الجزائرية، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
- بلوط حسن إبراهيم، (1998)، إدارة المؤسسات، ط1، دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- بن خالفة عبد الرحمان، (2018)، توسيع حجم الشركات الكبيرة للترويج للاقتصاد، جريدة الشعب، عدد 17613، يوم 08 أفريل
- بن حبتور عبد العزيز صالح، (2009)، الإدارة العامة المقارنة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- بوضياف عمار، (2010)، التنظيم الاداري في الجزائر: بين النظرية والتطبيق، ط1، جسور للنشر، الجزائر.
- بوضياف عمار، (2012)، شرح قانون البلدية، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.
- حكيمي توفيق، (2007-2008)، الحوار النيو واقعي النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر.
- عمارة محمد محمد جاب الله، (د. س. ن)، الإدارة في الخدمة الاجتماعية: المدخل إلى منظومة العولمة الأصول المفاهيم الاتجاهات، ط1، الإسكندرية.
- عميور ابتسام، (2012-2013)، نظام الوصاية الادارية ودورها في ديناميكية الاقاليم، رسالة ماجستير في القانون العام، فرع الادارة العامة والقانون وتسيير الأقاليم، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، الجزائر.
- فيورينا موريس بي وآخرون، (2008)، ترجمة الطبعة 4: ليس فؤاد اليحيى، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.